

الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية
الدوافع والمبررات والتحديات
د. ضرار الماحي العبيد*
د. محمد عوض الكريم الحسين**

مقدمة:

تشير معظم الدراسات إلى أن ميلاد المصرفية الإسلامية قد بدأ مع تجربة بنوك الادخار المحلية في عام 1963م بمدينة ميت غمر بمصر والتي استمرت لفترة أربع سنوات، وبأن أول بنك ينص في قانون تأسيسه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية هو بنك ناصر الاجتماعي بمصر عام 1971م.¹ وقد كانت فتوى مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر عام 1965م التي أكدت على أن الفائدة المصرفية من الربا المحرم حافزاً لإنشاء العديد من المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في بعض دول العالم الإسلامي.²

وقد شهدت صناعة المالية الإسلامية توسعاً وتطوراً متسارعاً خلال العقود القليلة الماضية والفترة الحالية. وبناء على بعض التقديرات فإن قطاع صناعة المالية الإسلامية يعتبر من أسرع القطاعات المالية نمواً، من حيث توفر المنتجات الجديدة و من حيث الانتشار الجغرافي، حيث تتراوح نسبة النمو في هذه الصناعة ما بين 15-20% سنوياً. وبأن هنالك أكثر من 500 بليون دولار أمريكي تستثمر في هذه الصناعة، وبأن هنالك أكثر من 275 مؤسسة مالية إسلامية حاضرة في عدد 75 دولة. وتشير التقارير بأن هذه الطفرة والنمو السريع في صناعة المالية الإسلامية يفسح المجال واسعاً لهذه الصناعة بأن تحقق المزيد من النمو خلال العقود القليلة القادمة.³

وقد واكب التوسع السريع والنمو المتزايد في عمل وأداء الصيرفة الإسلامية منذ نشأتها تطور مواز تمثل في تحول عمل المصارف والمؤسسات المالية التقليدية نحو أنشطة وصيغ تتماشى الأساسية للشريعة الإسلامية. ولم تقتصر هذه الظاهرة على بلد معين بل شملت العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية. كما استحوذت ظاهرة تقديم البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية عبر نوافذ إسلامية تعمل وفقاً لضوابط وأحكام الصيغ الإسلامية على اهتمام العديد من المتخصصين الاقتصاديين والمصرفيين والشرعيين، حيث تباينت رؤاهم وانقسموا حيالها بين مؤيد لهذه الفكرة ومعارض.

* عميد معهد إسلام المعرفة جامعة الجزيرة -مدني.

** عميد كلية الاقتصاد جامعة الجزيرة - مدني.

¹ Chapra, M.U., Islamic Banking: The Dream and the Reality. A Paper Presented at the Seminar on Contemporary Applications of Islamic Economics. Morocco, May, 1998, PP.2-3.

² قرارات مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر في دورة مؤتمره الثاني بالقاهرة، مايو 1965م.

³ Ben Poole, Commissioning Editor, gtnews, July, 2007, Growth and Diversification in Islamic Finance.

تتلخص أهمية هذا البحث في كونه يتناول الدوافع والتحديات التي تواجه صناعة الصيرفة الإسلامية من خلال تأسيس فروع ونوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية. كما تسهم نتائج البحث في تفعيل الجانب البحثي في مثل هذه القضايا والتي تقل فيها الكتابات والبحوث العلمية بصورة عامة.

يسعى هذا البحث لتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الآتي:

1/ الوقوف على نشأة وتطور عملية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية أو تأسيس فروع إسلامية تابعة لها أو إنشاء نوافذ إسلامية داخل مؤسساتها.

2/ دراسة الدوافع التي أدت إلى سرعة نمو وانتشار الفروع والنوافذ الإسلامية.

3/ الوقوف على حجم التحديات التي تقف أمام نجاح اتجاه البنوك التقليدية عند تحولها وتقديم منتجات وخدمات عبر نوافذ تتوافق والمبادئ الإسلامية.

4/ تقديم التوصيات اللازمة لضبط ونجاح هذه الظاهرة.

يطرح البحث العديد من الأسئلة، من أهمها:

1/ كيف يمكن اعتبار الفروع والنوافذ الإسلامية " إسلامية" في حين أن الأموال والأرباح الناتجة عن تلك الفروع والنوافذ تختلط مع رؤوس الأموال والأصول التابعة للبنك التقليدي والذي يتعامل بأسعار الفائدة في معاملاته المصرفية؟.

2/ ما هو دور هيئات الرقابة الشرعية في ضبط المعاملات الناتجة من تلك الفروع والنوافذ الإسلامية؟.

3/ ما هي ضمانات إيمان التعايش بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية جنباً إلى جنب؟.

4/ ما هي دوافع المصارف التقليدية في إنشاء فروع أو نوافذ إسلامية؟.

5/ كيف يمكن تحقيق استقلالية الفرع أو النافذة الإسلامية في ظل وجود رأس مال مستقل وكذلك أداة استثمار أو أصول مستقلة؟.

5/ ما هي التحديات التي تواجه عمل الفروع أو النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية؟

على ضوء الأهداف المرجو تحقيقها والأسئلة التي تم طرحها في هذا البحث فإن المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي. يتكون هذا البحث من ثلاثة مباحث رئيسة بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة. يتناول المبحث الأول تطور ونشأة ظاهرة تحول المصارف التقليدية بصورة عامة وتأسيس فروع مؤسسات مالية إسلامية وفتح نوافذ إسلامية تابعة للبنك التقليدي على وجه الخصوص. بينما يتناول المبحث الثاني المبررات والدوافع التي أدت إلى سرعة انتشار عمل الفروع الإسلامية والنوافذ الإسلامية ضمن نظام الأساس للبنوك التقليدية والعقبات والتحديات التي تقف أمام مستقبل هذه التجربة. بينما يستعرض

المبحث الثالث من البحث مدى قبول التجربة، أي الآراء المؤيدة والأخرى المعارضة لهذه التجربة أو تلك التي تبدي بعض التحفظات على التجربة.

لقد تم استعراض بعض الأدبيات أو الدراسات السابقة في مواضيع البحث، نورد بعض من تلك الدراسات. في بحثه بعنوان "الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية: دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي" قام فهد الشريف بدراسة ظاهرة اتجاه العديد من المصارف الربوية لإنشاء فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية. وقد هدف الباحث من تلك الدراسة إلى التعرف على حقيقة الفروع الإسلامية وأسباب نشأتها والخصائص التي تميزها عن الفروع الأخرى التقليدية وطبيعة عمل تلك الفروع والعلاقة بينها وبين المصارف الربوية المنشئة لها. كما هدف إلى بيان موقف المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي من الفروع الإسلامية وحكم التعامل معها، ومدى تأثير تلك الفروع على النظام المصرفي التقليدي بشكل عام والعمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص. وقد خلص البحث إلى العديد من النتائج والتوصيات من أهمها ضرورة تعاون المصارف الإسلامية فيما بينها لإقامة مصرف إسلامي كبير تنتشر فروعه في معظم الدول الغربية، هذا بالإضافة إلى الاستفادة من تجارب المصارف التقليدية على التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي، وكذلك المناداة بضرورة التحول التدريجي إلى نظام الصيرفة الإسلامية⁴. في ورقته "الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية: تجربة البنك الأهلي التجاري" ذكر الباحث سعيد بن سعد المرطان بأن ورقته عبارة عن كتاب مفتوح لتجربة البنك الأهلي التجاري بالمملكة العربية السعودية في مجال تطوير العمل المصرفي الإسلامي ابتداء من المبادئ التي قامت عليها التجربة مروراً بالصعوبات والتحديات التي واجهتها وانتهاء إلى ما وصلت إليه من حجم وتنوع وخدمات. وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها بأن هناك شريحة كبيرة من العملاء ترغب في التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي، وبأن تجربة البنك الأهلي التجاري تمثل مدخلاً خاصاً في التحول التدريجي لتطوير وتنمية العمل المصرفي الإسلامي. وبأن هناك فئة من الاقتصاديين والشرعيين ترى في الفروع والنوافذ الإسلامية حلاً لمشكلة الربا، ويرى البعض الآخر أنها ربما شوهت صورة البنوك الإسلامية حرصاً منها على سلامة التطبيق⁵.

قام عوض الله محجوب الصلحابي [2005م] بدراسة حول مدى قبول النوافذ والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية من وجهة نظر المصارف. وتوصل الباحث إلى أن الدافع الرئيسي للبنوك التقليدية في فتح النوافذ والفروع الإسلامية يتمثل في كسب العملاء، خاصة المسلمين، وذلك لتزايد الطلب على المنتجات المصرفية الإسلامية خاصة وأن المسلمين يجدون حرجاً كبيراً في التعامل مع المصارف الربوية وهناك مواضيع أخرى عديدة لم تشملها الدراسة من أهمها العقبات التي تصاحب فتح نافذة أو فرع إسلامي في بنك تقليدي مثل الاستقلالية المالية لهذه النوافذ والفروع في ظل وجود إدارة مالية

⁴ فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية: دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005

⁵ سعيد بن سعد المرطان، "الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية: تجربة البنك الأهلي التجاري"، الندوة العالمية الموسعة حول التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، المغرب، 20-23/4/1998.

موحدة للمصرف و خلط الأموال المودعة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية مع تلك المودعة وفقاً لنظام سعر الفائدة. وكذلك مشكلة وجود هيئة للرقابة الشرعية لهذه النافذة أو الفرع ليضمن العمل بأن هذه النوافذ والفروع تقوم بأعمالها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، كما أن هذه الدراسة قد تم إجازتها قبل إعلان النظام المصرفي المزدوج في السودان [إسلامي وتقليدي] مما يضيف بعداً آخر للموضوع⁶.

في بحث تكميلي تناول الباحث ضرار الماحي العبيد دراسة تقويمية للبنك الإسلامي الماليزي خلال العشر سنوات الأولى لتأسيس البنك [1983 - 1993]، آخذين في الحسبان بأنه أول مصرف إسلامي بماليزيا يعمل وفقاً للمبادئ والتعاليم الإسلامية، وفي بيئة تنافسية عالية وسط البنوك التقليدية الأخرى. حيث استعرض الباحث المراحل والفترات التاريخية التي انتهت بتأسيس البنك الإسلامي الماليزي في العام 1983. اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن في سبيل الوصول والوقوف على الأداء الاقتصادي والمالي للبنك الإسلامي الماليزي. وقد أوضحت الدراسة وذلك من خلال البيانات التي تم جمعها وتحليلها على أن البنك الإسلامي الماليزي قد أثبت نجاحات كبيرة وملموسة وأداءً مالياً واقتصادياً متميزاً خلال العشر سنوات الأولى منذ تأسيسه، وذلك مقارنة بالبنوك التقليدية الأخرى العاملة بماليزيا. أما في ما يتعلق بتوظيف البنك الإسلامي الماليزي لموارده المالية، فقد أوضحت البيانات على أن البنك يوظف نسبة عالية من تلك الموارد في صيغ قصيرة الأجل مثل المراجعة والبيع بثمن آجل، مقارنة بنسب ضئيلة من تلك الموارد يتم توظيفها في صيغ مثل المشاركة والمضاربة⁷.

المبحث الأول: تطور ونشأة الظاهرة

1.1 مفهوم تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية وإنشاء فروع ونوافذ إسلامية:

لقد تعددت الآراء حول تعريف ظاهرة أسلمة البنوك التقليدية أو تحويلها من بنك ربوي إلى بنك إسلامي يعمل وفقاً للمبادئ الإسلامية. إن التحول في هذه الورقة يعني الانتقال من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية القائمة على مقاصد الشريعة الإسلامية⁸. ويعرفها آخر: "بأنها الفروع التي تنتمي إلى بنوك تقليدية تمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية"⁹.

إن العملية التطبيقية لظاهرة التحول تأخذ إحدى طريقتين، هما:

1/ التحول الكلي أو التدريجي

2/ التحول الجزئي

2.1 التحول الكلي:-

⁶ عوض الله محبوب الصليحاني، مدى قبول النوافذ والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزيرة ، السودان ، 2005 ، ص: 27.

⁷ ضرار الماحي العبيد، تقويم الأداء الاقتصادي والمالي لتجربة البنك الإسلامي الماليزي خلال الفترة (1983 - 1993)، بحث تكميلي قيد النشر لنيل درجة الماجستير، الجامعة العالمية الإسلامية ، ماليزيا، 1997.

⁸ سعود محمد الربيعية، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته (ط1، الكويت : منشورات مركز المخطوطات والتراث، 1992) ج1، ص15.

⁹ حسين حسين شحاتة ، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية ، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي (الإمارات العربية ، العدد240 ، يونيو 2001) ص 33 .

إن التحول الكلي يأتي بقرار من الجهة السياسية الحاكمة أو السلطة النقدية القومية في بلد أو دولة معينة، مثلما حدث في السودان وإيران وباكستان¹⁰. وقد يكون قرار التحول الكلي تدريجياً، حيث تعلن إدارة البنك المركزي عن نيتها في التحول الكامل لنظامها المصرفي وفق خطة زمنية معلنة يتخلص الجهاز المصرفي أو البنك المعين خلال تلك الفترة من المنتجات المصرفية والصيغ التمويلية التي لا تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية لتحل محلها صيغ ومنتجات مصرفية مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

وفي هذا الإطار، فقد أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار رقم (6) في شأن تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي. وقد نص هذا المعيار على الآتي:

[يشمل هذا المعيار مقومات تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بموجب قرار بالتحول الكلي الفوري في تاريخ محدد يتم إعلانه، سواء كان القرار من داخل البنك، أو من خارجه بتملكه من قبل الراغبين في تحوله، والمدى الزمني للتحول، وأثر التحول على طرق تلقي الأموال وكيفية توظيفها، والمعالجة لكل من التزامات البنك وحقوقه قبل التحول ما قبض أو دفع منها وما لم يقبض أو لم يدفع، وكذا الموجودات غير المشروعة لديه قبل التحول، ووجه التصرف فيها]¹¹.

3.1 التحول الجزئي :-

أما الطريقة الثانية تتمثل في التحول الجزئي الذي قد يبدأ بتحويل فرع أو أكثر من الفروع التقليدية لتقديم المنتجات المصرفية الإسلامية فقط أو تقديم منتج تمويلي يتمشى وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وتتسم هذه الطريقة في غياب الإرادة لدى إدارات البنك في التحول الكامل وفقاً لخطة زمنية محددة أو معلنة مسبقاً.

4.1 إنشاء فروع إسلامية تابعة لبنوك تقليدية:

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي اتجاه العديد من البنوك التقليدية لتأسيس فروع تابعة لها تقدم خدمات مصرفية وفقاً للمبادئ الإسلامية في مجالات التمويل والاستثمار، وقد نمت هذه الظاهرة بصورة ملحوظة مما شجع تلك البنوك المحلية منها والإقليمية والعالمية للمنافسة في ميدان العمل المصرفي الإسلامي، سواء كان ذلك من خلال إنشاء فروع إسلامية أو فتح نوافذ إسلامية تقدم خدمات المالية الإسلامية أو صناديق استثمارية إسلامية.

5.1 مفهوم الفروع الإسلامية:

يعرف بعض الاقتصاديين مفهوم الفروع الإسلامية والنوافذ الإسلامية بأنها " وحدات أو خدمات مصرفية تديرها البنوك التقليدية وتكون هذه الوحدات تابعة لها، وتأخذ أشكالاً متعددة، مثل تقديم منتج تمويلي أو صندوق استثماري أو فتح نافذة في فرع تقليدي أو تخصيص فرع كامل لتقديم منتجات مقبولة شرعاً⁽²⁾ .

¹⁰ Chapra, M.U., Islamic Banking: The Dream and the Reality. P19-28

¹¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، المعيار الشرعي رقم 6، إصدار 2004م، ص 81-95

(2) سعيد بن سعد المرطان، "الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، مصدر سابق، ص. 2

ويلاحظ من التعريف السابق أن مدلول كلمة فرع أو نافذة تعبر عن مؤسسة إسلامية أنشأتها شركة أو مؤسسة تقليدية أكبر منها. وبالتالي يمكن تعريف الفروع الإسلامية بشكل عام بأنها الفروع التي أنشأتها المصارف التقليدية لتقديم الخدمات المصرفية وفقاً للأحكام الشرعية الإسلامية .

ارتبطت فكرة إنشاء فروع إسلامية تابعة للمصارف التقليدية مع ظهور المصارف الإسلامية في عقد السبعينيات، وعند انتقال فكرة المصارف الإسلامية من الجانب النظري إلى الواقع العملي قامت بعض المصارف التقليدية لمواجهة هذه الصناعة المالية الجديدة ومحاولة زرع الشكوك في مصداقية وكفاءة العمل فيها والصيغ الاستثمارية التي تعمل بها. بينما أثرت بعض المصارف التقليدية فتح فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وبالتالي منافسة المصارف الإسلامية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، أدركت البنوك التقليدية في كل من مصر والمملكة العربية السعودية نجاح تجربة فكرة المصارف الإسلامية وتنامي حجم الطلب على منتجاتها وكانت بمثابة دافع قوي لإنشاء فروع إسلامية. ففي مصر عام 1979 تم إنشاء أول فرع يقدم خدمات مصرفية تتوافق مع المبادئ الإسلامية تابع لبنك مصر. أما في الملك العربية السعودية فقد أنشأ البنك الأهلي التجاري إدارة للخدمات المصرفية الإسلامية عام 1992¹².

6.1 أساليب تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية :

اتخذت المصارف التقليدية في تطبيق هذه التجربة عدة أساليب لتقديم خدماتها المصرفية الإسلامية، ويمكن إيجاز هذه الأساليب على النحو التالي:

1.6.1 فروع إسلامية متخصصة Specialized Islamic Branches:

في هذا الأسلوب يقوم المصرف التقليدي بتقديم خدمات مصرفية إسلامية بإحدى طريقتين، وهما إنشاء فرع جديد ومستقل للمعاملات الإسلامية منذ البداية أو تحويل أحد الفروع التقليدية القائمة إلى فرع يتخصص في تقديم خدمات مصرفية إسلامية مع إجراء التغييرات اللازمة لذلك. وتعتبر الطريقة الأولى الأكثر شيوعاً وانتشاراً.

2.6.1 صناديق استثمار إسلامية Islamic Investment Trusts:

صناديق الاستثمار هي عبارة عن محافظ لمجموعة من المدخرات الصغيرة للعملاء أو المؤسسات الاستثمارية الصغيرة لتكون حجماً من الأموال يتم تشغيلها ويمكن أن تستفيد من ميزات التنويع والذي يؤدي إلى التقليل من حجم مخاطر الاستثمار¹³. وفي هذا الأسلوب يقوم المصرف التقليدي بإنشاء صناديق استثمار تعمل وفقاً لأساليب وصيغ الاستثمار الإسلامية .

¹² سعيد بن سعد المرطان، مصدر سابق، ص. 5.

¹³ محمد علي القري، " صناديق الاستثمار الإسلامية"، ندوة التطبيقات الاقتصادية المعاصرة، المغرب، 9-12 محرم 1418 هـ، ص. 2.

3.6.1 نوافذ مصرفية إسلامية Islamic Banking Windows:

يقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام قيام المصرف التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية¹⁴. ويهدف هذا الأسلوب أساساً إلى تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي.

وقد أوردت الخطة الإطارية الخاصة بتنمية خدمات صناعة المالية الإسلامية تعريفاً دقيقاً لمعنى النوافذ الإسلامية،

كما يلي:

An Islamic window is generally defined as part of a conventional financial institution (that undertakes Shari'ah compliant financing, investment and/or fund management activities¹⁵).

فنجذ العديد من البنوك التقليدية تلجأ إلى هذا المدخل تحت ضغط الطلب المتزايد على المنتجات المصرفية الإسلامية من قبل عملائها. ويهدف هذا الأسلوب أساساً إلى تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل وفقاً للنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتم انتقال أولئك الراغبين إلى التعامل مع مصارف تقليدية أخرى.

4.6.1 أدوات تمويل إسلامية Islamic Banking Products:

وفي هذا الأسلوب يقوم المصرف التقليدي بتصميم بعض أدوات أو صيغ التمويل الإسلامية كالمشاركة والمضاربة وبيع المربحة والاستصناع والإجارة وبيع السلم والبيع بثمن أجل وأخرى لجذب شريحة العملاء التي ترغب في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. ويعتبر الهدف التجاري "المادي" هو الغالب على الفكرة، فهي تقوم بتقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية تضاف إلى معاملاتها لتتمكن من استغلال الفرص السوقية المتاحة مما يؤدي إلى ازدياد تعاملات المصرف.

المبحث الثاني: الدوافع والمبررات

يتناول هذا المبحث من الورقة الدوافع الرئيسية التي شجعت البنوك التقليدية لتقديم أنشطة وصيغ المصارف الإسلامية القائمة على المبادئ الإسلامية.

1.2 نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية وعوامل السوق:

على أثر النجاح الذي حققته صناعة المالية الإسلامية وتنامي حجمها في السوق المصرفية بسبب الإقبال الكبير على المنتجات التي تقدمها وبعد أن أصبحت واقعاً ملموساً وحقت نسب نمو عالية خلال العقدين الأخيرين من الألفية السابقة¹⁶، دفع العديد من البنوك التقليدية المحلية والإقليمية والدولية بأن تلاحظ هذا النجاح. لهذه الدوافع رأت هذه المؤسسات التمويلية

¹⁴ سعيد بن سعد المرطان، "الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية: تجربة البنك الأهلي التجاري"، الندوة العالمية الموسعة حول التطبيقات الاقتصادية المعاصرة، المغرب، 20-23/4/1998، ص. 2.

¹⁵ Islamic Development Bank, 2007, Islamic Financial Services Industry Development. Ten-year Framework, P.19.

¹⁶ M. Kabir Hassan, Mervyn K. Lewis, Islamic Finance: A System at the Crossroads?, Thunderbird International Business Review, Vol. 49(2), 151-160, March-April 2007

التقليدية أن من الضرورة الدخول في هذا المجال حفاظا على عملائها الحاليين والحصول على شريحة من هذا السوق المتنامي وذلك بتأسيس فروع خاصة بها أو إنشاء نوافذ إسلامية تعمل داخل مؤسساتها تقوم على الأسس الشرعية الإسلامية¹⁷. هنالك دوافع أخرى دعت العديد من المصارف ومؤسسات التمويل التقليدية لإنشاء فروع تابعة لها تقدم خدمات مصرفية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية ويمكن حصر تلك الدوافع في الآتي:

1.1.2 دوافع اقتصادية:

- 1- رغبة المصارف التقليدية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال، خاصة تلك المتوفرة في سوق دول مجلس التعاون الخليجي العربي .
- 2- المحافظة على عملاء المصارف التقليدية من الانتقال إلى المصارف الإسلامية .
- 3- حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم المصرف أو المؤسسة التمويلية التقليدية عن العمل في هذا المجال الجديد .

2.1.2 دوافع عقائدية:

- 1- تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة من العملاء في كثير من الدول الإسلامية تتردد من التعامل مع المصارف القائمة على الربا.
- 2- أن بعض المصارف التقليدية تتحرك في إنشاء الفروع الإسلامية أو فتح نوافذ إسلامية بصفة أساسية رغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي القائم على تعاليم الشريعة الإسلامية.
- 3- بالنسبة للمصارف التقليدية أو مؤسسات التمويل الأخرى في الدول الغربية فإن التزايد المستمر والكبير في أعداد الجاليات المسلمة في تلك الدول ورغبتهم في التعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي هو السبب الرئيسي وراء إنشاء تلك المصارف لفروع ونوافذ إسلامية تتعامل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية للاستفادة من عملاء الجاليات المسلمة في تلك الدول.

3.1.2 دوافع مختلطة:

- 1- الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من المصارف الإسلامية .
- 2- سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على الفرع مقارنة بالسيطرة على مصرف مستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس مصرف جديد.

2.2 المعوقات التي تواجه البنوك التقليدية عند تحولها للمصرفية الإسلامية:

تواجه البنوك والمؤسسات المالية التقليدية التي أقدمت على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي العديد من المشكلات والعقبات التي تعوق طريق تحولها للمصرفية الإسلامية، تتمثل أهم هذه المعوقات والعقبات في الآتي:

¹⁷ صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10822 الصادر بتاريخ 15 يوليو 2008م

1/ معوقات إدارية وتتمثل في عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل وعدم الإعلان عن خطط الإدارة العليا فيما يتعلق بإقدامها على التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي قد يؤدي إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه الجديد.

2/ معوقات تتعلق بالكوادر البشرية المؤهلة، ويعتبر هذا من المعوقات الأساسية، حيث غالباً ما تتم عملية التحويل مع وجود واستمرار نفس الكوادر البشرية دون إعطائهم الدورات التدريبية الضرورية الكافية وكيفية التعامل مع صيغ استثمار المالية الإسلامية والوحدات التخصصية، مثل الخزينة والاستثمار والتمويل.

3/ معوقات ترتبط بالنظم المحاسبية، ويأتي هذا لعدم ملاءمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس محاسبية تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي والتباطؤ أحياناً في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية وتشريعية، الأمر الذي ينعكس سلباً على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء¹⁸. إضافة لصعوبة الفصل التام لرأس المال وإدارة الاستثمار والخزينة العامة مما يؤدي إلى خلق ازدواجية في التعامل المحاسبي.

4/ معوقات بشأن تطوير المنتجات المصرفية، على الرغم من أن صناعة المالية الإسلامية قد شهدت تطوراً نوعياً فيما يتعلق بالمنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن منتجات هذه الصناعة كماً ونوعاً لا تزال في بداية الطريق، ولم تصل المصرفية الإسلامية إلى مرحلة الإبداع والتحديث عن طريق ابتكار منتجات جديدة مقارنة بمنتجات المالية المصرفية التقليدية.

5/ تحدي الرقابة الشرعية و النظم الرقابية المناسبة، وذلك نسبة لضعف العلاقة بين المصارف الإسلامية أو الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي والمصارف المركزية المنظمة للصناعة المصرفية والمراقبة عليها، الأمر الذي يرجع في حقيقته إلى أن بعض هذه الدول لا تسمح بالترخيص للبنوك فيها بتسمية نفسها بنوكاً إسلامية. كما لا توفر لها الأدوات المقبولة إسلامياً للاستفادة من التسهيلات المصرفية التي تتيحها عادة للبنوك التقليدية. هذا بالإضافة إلى صعوبة عمل هيئة الرقابة الشرعية لمراقبة عمل وأداء مثل هذه الفروع أو النوافذ الإسلامية.

6/ هناك معوق آخر يتعلق بتحفظ بعض العملاء في التعامل مع الفروع أو النوافذ المصرفية الإسلامية وذلك لطبيعة عمل البنوك التقليدية والخوف من اختلاط رؤوس الأموال التابعة والأرباح لتلك الفروع والنوافذ مع رؤوس الأموال والأرباح الخاصة بالبنوك التقليدية.

المبحث الثالث: مدى قبول الفكرة

1.3 الآراء الاقتصادية والشرعية حول الفروع والنوافذ الإسلامية:

¹⁸ سعيد بن سعد المرطان، تقديم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية التقليدية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005.

اختلفت آراء المهتمين بقضايا صناعة المالية الإسلامية في إنشاء المصارف التقليدية لفروع أو فتح نوافذ إسلامية تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وقد تباينت تلك الآراء ووجهات النظر بين مؤيد ومعارض ويمكن تقسيمها على النحو التالي :

1.1.3 المؤيدون لتجربة الفروع الإسلامية والنوافذ الإسلامية¹⁹:

يرى المؤيدون بأن إنشاء البنوك التقليدية لفروع ونوافذ إسلامية يعتبر اعترافاً عملياً بنجاح النظام المصرفي الإسلامي، وأن تلك الفروع والنوافذ الإسلامية تعتبر مكسباً دعائياً قوياً للمصارف الإسلامية، واعترافاً بجدوى قيام وحدات مصرفية تعمل وفقاً للمنهج الإسلامي وبعيداً عن التعامل بسعر الفائدة المصرفية. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه يمكن التعامل مع الفروع والنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية بشرط التزام تلك الفروع بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها، مستدلين على ذلك بما يلي :

1. إن إنشاء البنوك التقليدية لفروع إسلامية أو فتح نوافذ إسلامية تعتبر وسيلة من وسائل محاربة الربا.
2. إن الفروع والنوافذ المصرفية الإسلامية يمكن أن تكون بديلاً عملياً في الوقت الحاضر نظراً لصعوبة الحصول على تراخيص جديدة بإنشاء المصارف الإسلامية في بعض الدول.
3. ستدعم الخبرة المتراكمة في البنوك التقليدية تقديم خدمات المصرفية الإسلامية، وأن النجاح في هذه التجربة قد يغري أصحاب البنوك التقليدية بالتحول كلية إلى العمل بالنظام المصرفي الإسلامي.
4. إن إنشاء الفروع والنوافذ المصرفية الإسلامية تعتبر خطوة إيجابية للتدرج في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي ويحفز البنوك التقليدية نحو التحول الكلي أو الجزئي بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.
5. إن إنشاء فروع متخصصة بالمصرفية الإسلامية أو فتح نوافذ مصرفية إسلامية داخل البنوك التقليدية يعد اعترافاً بالجدوى الاقتصادية للعمل المصرفي الإسلامي .
6. وجود فروع ونوافذ وإدارات إسلامية داخل البنك التقليدي قد يشجع على التعايش المشترك بين النظامين الإسلامي والتقليدي.

2.1.3 المعارضون لتجربة الفروع والنوافذ المصرفية الإسلامية²⁰:

ويميل معظم القائلين بهذا الرأي إلى عدم جواز التعامل مع الفروع الإسلامية والنوافذ المصرفية التابعة للبنوك والمؤسسات التقليدية، وذلك للأسباب التالية:

¹⁹ مجلة الأموال: البنوك الإسلامية تحت الأضواء، لندن، العدد السادس، يناير- مارس 1998، ص: 26 - 52

²⁰ مجلة الأموال، مصدر سابق، ص: 26 - 52

1/ ذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن الفروع والنوافذ الإسلامية إنما هي وسيلة جديدة لخداع المسلمين وإستنزاف أموالهم دون أن يرتبط ذلك بقناعة تامة وأكيدة بالمنهج الإسلامي، كما أن تلك الفروع ما هي إلا وسيلة أرادت بها البنوك التقليدية جذب حصة من حجم سوق العمل المصرفي الإسلامي المتزايد النمو. ويستدلون على ذلك بما يلي :

قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * إِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتِمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ) [البقرة: 278 / 279].

وقوله تعالى : (أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمُ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) [البقرة : 85]. ووجه الاستدلال من الآية الكريمة أن على المسلم أن يأخذ الدين جملة بكامله، فهو كل لا يتجزأ، فلا يقبل من المسلم المعترف بحرمة التعامل بالربا الاستمرار فيه، وهذا ينطبق على البنوك التقليدية، فلا يقبل منها أن تطبق حكم الله والمتمثل في الفروع الإسلامية، بينما تتركه في جانب آخر يتمثل في الفروع التقليدية.

2/ إن الفرع الإسلامي أو النافذة المصرفية الإسلامية هما في حقيقة الأمر تابعان للبنك التقليدي، والقاعدة الفقهية تقول "التابع تابع"²¹. وبناء على ذلك فإنه يحكم على الفرع أو النافذة بما يحكم على الأصل.

3/ إن التعامل مع الفروع والنوافذ الإسلامية قد يؤدي إلى اختلاط الأموال الحلال بالأموال الحرام بين الفروع والمصارف التقليدية المركزية وصعوبة فصل تلك الأموال وذلك لاختلاف طبيعة العمل بينهما، وفي ذلك إعانة له على الربا.

4/ إن ازدواجية النظام في البنوك التقليدية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية لا تعكس وضوحاً في التصور ولا اعتباراً للموقف الشرعي من قضية الربا .

5/ التخوف من أن يؤدي ذلك إلى عدم سلامة التطبيق العملي للصيرفة الإسلامية.

6/ التخوف من أن يؤدي ذلك إلى تأخر إنشاء مصارف إسلامية جديدة بل يشكل تهديداً للبنوك الإسلامية ذاتها ويميل معظم القائلين بهذا الرأي إلى عدم جواز التعامل مع الفروع والنوافذ المصرفية الإسلامية التابعة للمصارف الربوية.

3.1.3 القائلون بالتعامل مع الفروع الإسلامية للضرورة:

ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن التعامل مع الفروع والنوافذ المصرفية الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية قد يؤدي إلى دعم وإعانة هذه المصارف وفي ذلك دعم وإعانة للباطل واستمراراً له، إلا أنه في حالة عدم وجود البديل الشرعي فإن التعامل مع تلك الفروع والنوافذ الإسلامية يكون للضرورة، أي في حالة عدم وجود مصارف إسلامية أو أي بديل شرعي آخر، فإذا احتاج المسلم للخدمات المصرفية كإيداع الأموال للحفاظ عليها من الضياع أو السرقة أو غير ذلك من الخدمات ولم يجد مصرفاً إسلامياً يتعامل معه، فإنه يكون في حكم المضطر، وفي هذه الحالة يمكن له التعامل مع الفروع والنوافذ الإسلامية، واستدل أصحاب هذا الرأي بما يلي:

²¹ أحمد محمد الزرقا، شرح القواعد الفقهية (دمشق، دار القلم، الطبعة الثانية، 1409) ص 253.

- 1/ قوله تعالى: (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [النحل: 115]. ووجه الدلالة أن المسلم إذا احتاج لبعض الخدمات المصرفية الإسلامية ولم يجد مصرفاً إسلامياً يتعامل معه فإنه ينطبق عليه حكم المضطر.
- 2/ إن التعامل مع فرع إسلامي أو نافذة إسلامية، في حالة عدم وجود المصرف الإسلامي، أفضل من التعامل مع مصرف ربوي بحت.
- 3/ قد يؤدي عدم التعامل مع الفروع والنوافذ الإسلامية إلا في حالة الضرورة إلى حث المصارف الربوية للتحويل السريع والكامل إلى مصارف إسلامية.

4.1.3 التحفظات الواردة على الفروع والنوافذ الإسلامية :

- وتتمثل هذه التحفظات في ما يشوب الفروع والنوافذ الإسلامية من أمور قد تعرضها للنقد، ومن أهم هذه التحفظات ما يلي :
1. من أولى التحفظات التي تثار حول الفروع والنوافذ الإسلامية هو ما يختص بنقطة البداية أو الانطلاق لتلك الفروع والنوافذ والتي تتمثل في طريقة تمويل رأس المال.
 2. من ضمن التحفظات التي تثار حول الفروع والنوافذ الإسلامية أنها تابعة للمصارف التقليدية وليست مستقلة عنها. وهذه المصارف تتعامل بالربا، وقد يكون في التعامل مع هذه الفروع والنوافذ الإسلامية عوناً لتلك المصارف التقليدية على الاستمرار والبقاء والتعامل بالربا. ومن ناحية أخرى قد يؤدي تشجيع التعامل مع تلك الفروع والنوافذ الإسلامية إلى انتفاء الحاجة إلى إنشاء المزيد من المصارف الإسلامية الجديدة.
 3. من ضمن الأمور التي تشوب الفروع والنوافذ الإسلامية ما قد يحدث من اختلاط أموال الفروع الإسلامية بأموال المصرف الرئيسي والفروع الأخرى التقليدية. إذ غالباً ما يتم تحويل فائض سيولة الفروع والنوافذ الإسلامية إلى المصرف الرئيسي الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته الربوية.
 4. من ضمن التحفظات التي ترد على الفروع والنوافذ الإسلامية ما يثار حول مصداقية سير العمل المصرفي الذي يقدم من خلال تلك الفروع والنوافذ وفق أحكام الشريعة الإسلامية، إذ أن طبيعة عمل المصرف الرئيسي التي تقوم أساساً على الفوائد الربوية تفقد كثيراً من العملاء ثقتهم في مصداقية تطبيق أحكام الشريعة في التعاملات التي ستنم من خلال الفروع والنوافذ الإسلامية خاصة إذا كان الذين يقومون على إدارة العمل الإسلامي والتقليدي (الربوي) هم نفس الكوادر. في بعض الأحيان، يزيد من فقدان تلك الثقة إذا لم توجد هيئة رقابة شرعية دائمة تقوم بالتدقيق والتثبت من سير جميع المعاملات التي تتم في الفروع الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

الخاتمة:

شهدت سبعينيات القرن الماضي ظهور فكرة إنشاء الفروع والنوافذ المصرفية الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، وبرز الجانب التطبيقي لهذه الفكرة متزامناً مع الطفرة والتوسع الذي شهدته صناعة المالية الإسلامية، خاصة بعد العقد الثالث من تاريخ بداية تطبيق هذه الصناعة. وقد أظهرت تجربة إنشاء الفروع والنوافذ المصرفية الإسلامية بأن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية تتورع عن التعامل مع المصارف التقليدية وتبحث عن البديل الإسلامي للتعامل بالصيغ التمويلية الإسلامية.

لخص هذا البحث الدوافع والمبررات التي شجعت على التوسع في إنشاء الفروع والنوافذ المصرفية الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية. حيث تباينت تلك المبررات من اقتصادية مثل رغبة المصارف التقليدية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال، خاصة تلك المتوفرة في سوق دول مجلس التعاون الخليجي العربي ومبررات أخرى عقائدية مثل وجود شريحة كبيرة من العملاء في كثير من الدول الإسلامية وغير الإسلامية تتردد في التعامل مع المصارف القائمة على الربا، بالإضافة لمبررات أخرى.

كما لخص البحث آراء المهتمين بقضايا تطور صناعة المالية الإسلامية حول تجربة إنشاء المصارف التقليدية لفروع ونوافذ مصرفية إسلامية تقدم خدماتها المصرفية وفقاً للمبادئ الإسلامية. حيث تباينت تلك الآراء من بين مؤيد ومعارض لها ومن قائل بالتعامل معها للضرورة. أمّن المؤيدون على أن إنشاء البنوك التقليدية لفروع إسلامية أو فتح نوافذ مصرفية إسلامية تعتبر وسيلة من وسائل محاربة الربا وبأنها يمكن أن تكون البديل الإسلامي في الوقت الراهن وبأنها ستسهم في تعزيز إمكانية التعايش بين النظامين التقليدي والإسلامي. بينما يرى المعارضون بأن إنشاء الفروع أو النوافذ المصرفية الإسلامية ما هي إلا وسيلة أو ذريعة لأبواب التعامل بالربا الذي حرّمته كافة الشرائع السماوية. أما آراء المتحفظون على تأسيس الفروع والنوافذ المصرفية الإسلامية، فإنهم يتخوفون من بعض الشكوك المتعلقة باختلاط رأس مال وأرباح تلك الفروع أو النوافذ المصرفية الإسلامية مع رؤوس أموال وأرباح البنوك الأم أو البنوك الرئيسية.

أورد البحث أن هنالك العديد من العقبات والتحديات التي تقف وراء التطبيق العملي والتنفيذي لفكرة إنشاء الفروع الإسلامية أو فتح نوافذ مصرفية إسلامية تابعة للبنوك التقليدية، وتتمثل تلك التحديات في التحديات والمعوقات الإدارية، نقص الكادر البشري المؤهل، عدم وجود النظم المحاسبية الملائمة، تطوير المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، وأيضاً صعوبة وجود الأسلوب أو الطريقة الفاعلة للشؤون المتعلقة بالرقابة الشرعية المناسبة.

يؤكد البحث على أن النتائج التي أسفر عنها التطبيق العملي للفروع الإسلامية والنوافذ المصرفية الإسلامية من حيث التوعية بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي وتعيين هيئة رقابة شرعية والعمل على ضبط هذا الجانب يمثل قيمة إضافية حقيقية لعمل النظام المصرفي التقليدي، وتبرز بالتالي الخصائص الأساسية لخدمات وصيغ التمويل الإسلامية. كما أن نجاح تجربة

فكرة إنشاء فروع إسلامية أو فتح نوافذ إسلامية ربما تغري البنوك التقليدية بتبني فكرة المصرفية الإسلامية وبالتالي التحول التدريجي والجزئي نحو صناعة المالية الإسلامية.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

القرآن الكريم

السنة النبوية

الكتب

- 1- الحزيم، يوسف عثمان، تحول المصرف المركزي التقليدي إلى مصرف مركزي إسلامي، الرياض، مكتبة دار السلام، 1424هـ.
- 2- حمود، حسن سامي، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشرعية الإسلامية، القاهرة، دار الاتحاد العربي، 1976م.
- 3- خفاجي، محمد عبد المنعم، الإسلام ونظريته الاقتصادية، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1982.
- 4- الزرقا، احمد محمد، شرح القواعد الفقهية، دمشق، دار القلم، 1409 هـ.
- 5- الزرقا، مصطفى أحمد، المصارف، معاملاتها، ودائعها وفوائدها: قراءات في الاقتصاد الإسلامي، جدة، مركز النشر العلمي، 1987م.
- 6- شبيرا، محمد عمر، نحو نظام نقدي عادل، القاهرة، مطبوعات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1990م.
- 7- شحاتة، حسن حسين، نحو منهج للدعوة إلى مفاهيم المصارف الإسلامية وتسويق خدماتها، المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي، الكويت، 1983م.
- 8- السويلم، سامي إبراهيم، فقه التدرج في تطبيق الاقتصاد الإسلامي، جده، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، مارس 2005م.
- 9- المرطان، سعيد بن سعد، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، 1996م.
- 10- يونس، رفيق المصري، المصارف الإسلامية: دراسة شرعية لعدد منها، جدة، مركز النشر العلمي، 1995م.

الرسائل الجامعية والدوريات وأوراق المؤتمرات

- 1- أبو غدة، عبد الستار، تحويل البنك إلى مصرف إسلامي، إصدار شركة التوفيق دلة البركة، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، الجزء الثالث، دار عكاظ للطباعة والنشر، جدة، 2002م.
- 2- أبو غدة، عبد الستار، تطبيق القواعد الشرعية في الاقتصاد، ندوة التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، الجزء الأول، المغرب، 1998م.
- 3- أحمد، عبد الرحمن يسري، أثر النظام المصرفي التقليدي على النشاط المصرفي الإسلامي: التجربة المصرية ومقترحات المستقبل، ندوة التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، الجزء الأول، المغرب، 1998م.
- 4- حمود، حسن سامي، الرقابة الشرعية المصرفية، ندوة التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، الجزء الأول، المغرب، 1998م.
- 5- شابرا، محمد عمر، الأعمال المصرفية والمالية: الحلم والواقع، ندوة التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، الجزء الأول، المغرب، 1998م.

- 6- الشريف، فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005.
- 7- القريب، ناصر، " التمويل المصرفي الإسلامي"، الندوة الدولية الموسعة حول التطبيقات الاقتصادية المعاصرة، المغرب 20 - 1998/4/23م.
- 8- المرطان، سعيد بن سعد، "الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية: تجربة البنك الأهلي التجاري بالمملكة العربية السعودية"، الندوة الدولية الموسعة حول التطبيقات الاقتصادية المعاصرة، المغرب 20 - 1998/4/23م.
- 9- تقديم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية التقليدية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية
- 10- الصلحابي، عوض الله محجوب، مدى قبول النوافذ والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان، 2005.
- 11- حماد، نزيه حماد، تقديم الخدمات المالية الإسلامية في البنوك التقليدية: تجربة البنوك الغربية، مؤتمر التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي بالكويت، 30-31/5/2005م
- 12- خوجة، عز الدين، المخاطر والتحديات والرؤيا المستقبلية للصيرفة الإسلامية، ندوة المخاطر في الخدمات المصرفية الإسلامية، المعهد المصرفي، الرياض، 24-25 مارس 2004م.
- 13- على، احمد محمد، تجربة إسلام المصارف في السودان، ندوة البركة السادسة عشر، بيروت، يونيو 1999م
- 14- دنيا، شوقي دنيا، المعاملات الإسلامية في البنوك الغربية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 241. ربيع الثاني 1422 هـ.
- 15- شحاتة، حسين حسين، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية. مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 240، ربيع الأول 1428 هـ
- 16- مجلة الأموال، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، جدة، العدد السادس، يناير - مارس 1998م.
- 17- مجلة الجسور، عدد خاص عن: الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية بديل أم خيال؟ العدد الثالث، شعبان، 1424 هـ. مجلة شهرية تصدر عن شركة النجوم للصحافة و النشر، قبرص.
- 18- مجلة آفاق الأهلي، عدد خاص عن إعادة الهيكلة والاندماج لوحدة المصرفية الإسلامية بالبنك الأهلي التجاري، نشرة دورية تصدر عن البنك الأهلي التجاري، جدة، العدد 54/2005م.
- 19- هيئة المعايير الإسلامية للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، البحرين، 2002م.
- 20- مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي، دليل الفتاوى الشرعية للأعمال المصرفية، القاهرة، 1989م.
- 21- البنك الإسلامي للتنمية: إصدارات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة.
- 22- صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10822 الصادر بتاريخ 15 يوليو 2008م.

المراجع الأجنبية:

- 1- Ben Poole, Commissioning Editor, gtnews, July, 2007, Growth and Diversification in Islamic Finance.
- 2- Chapra, M.U., Islamic Banking: The Dream and the Reality. A Paper Presented at the Seminar on Contemporary Applications of Islamic Economics. Morocco, May, 1998
- 3- Elobeid, Dirar Elmahi, An Economic and Financial Evaluation of the Experience of Bank Islam Malaysia during the period (1983 – 1993), An unpublished Research Paper submitted as Partial fulfillment for Master Degree, International Islamic University, Malaysia, 1997.
- 4- Islamic Development Bank, 2007, Islamic Financial Services Industry Development. Ten-year Framework
- 5- M. Kabir Hassan, Mervyn K. Lewis, Islamic Finance: A System at the Crossroads?, Thunderbird International Business Review, Vol. 49(2),